بحث بعنوان:

أبو نُعيم الأصبهاني ومنهجه في كتابه المُسْتَخْرَج على مُسْنَدِ الإمام مسلم

إعداد

د. هيفاء مصطفى الزيادة

قسم أصول الدين، كلية الشريعة

جامعة اليرموك، إربد، الأردن

d.haifa.alzyadah@gmail.com

الملخص

تناولت هذه الدِّراسة التَّعريف بالإمام أبي نُعيم الأصبهاني، والتَّعريف بمُسْتَخْرَجِه على صحيح الإمام مسلم المُسمّى ب: (المستخرج على مسند الإمام مسلم)، كما بيّنت منهج الإمام أبي نُعيم الذي سار عليها في مُسْتَخْرَجِه ، وأنّه قد وافق الإمام مسلم في كثيرٍ منه، فقد برزت عند الإمام أبي نُعيم عنايته بالصِّناعة الحديثية، كما أنّه لم يُغْفِلِ الجوانب الفقهية، فظهرت شخصيته كإمام فقيه له ترجيحاته واختياراته الفقهية، كما أظهرت الدِّراسة أنّه كان عالمًا بالرِّجال جرحًا وتعديلًا، فقد حَكَم على كثير من الرِّوايات التي ساقها، وبيّن مواطن العلة والوهم فيها.

الكلمات المفتاحية: أبو نُعيم، مستخرجات، مناهج، صناعة حديثية، الجرح والتعديل، العلة، الوهم.

ABSTRACT

This study dealt with the definition of Imam Abu Naim al-Asbahani, and the definition of his output on Saheeh Muslim Imam named: (Musnad extracted on Saieeh Muslim Imam), as demonstrated by the methods of Imam Abu Naim, which walked in the extract, and that the Imam Muslim agreed in many of these approaches, It was revealed to Imam Abu Naim, his interest in the , Hadith Industry, as he did not overlook the jurisprudential aspects, and his personality emerged as a jurist of his weights and choices of jurisprudence, as the study showed that he was a man of wounds and amendment, has been ruled on many of the accounts that he gave, Bug and illusion In which.

Keywords: Abu Naim, Extracts, Approaches, Hadith Industry, Aljarh waltaedil, Aleila, Illusion.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد – صلّى الله عليه وسلم-، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره، واتبع هداه إلى يوم الدِّين، وبعد:

فقد اعتنى أهل الحديث في القرن الرَّابع والخامس الهجري بالاستخراج على الصَّحيحين، أو أحدهما، أو غيرهما من كتب الرِّواية، والسَّبب في مثل هذا التَّوجه عندهم يعود إلى طول الأسانيد، وانتشار الرِّوايات، فظهر علم الاستخراج الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تكثير الطرق، وتحقيق علو الإسناد والزِّيادة في قدر الصَّحيح المُخرَّج خارج الصَّحيحين.

وهذه الدِّراسة تناولت منهج صاحب أحد المُسْتَخْرَجَات التي شهد لها العلماء وأثنوا عليها، وهو " المستخرج على مسند مسلم"[1]، للإمام أبي نُعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).

أهمية الدِّراسة:

تكتسبُ الدِّراسة أهميتها من أهمية صحيح الإمام مسلم، الذي يُعدُّ بإجماع الأمة- مع صحيح البخاري-، ثاني أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، كما تكتسبها من مكانة الإمام أبي نُعيم العلمية وإقبال العلماء وشرّاح الحديث على مصنفاته واستفادتهم منها واستشهادهم بها، ومكانة كتابه المستخرج على مُسْنَد مسلم بين المُسْتَخْرَجَات .

أهداف الدِّراسة:

تهدف هذه الدِّراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- من هو الإمام أبو نُعيم، وما طبيعة إسهاماته العلمية؟
٢- هل تأثر الإمام أبو نُعيم بمنهج الإمام مسلم في صحيحه؟
٣- ما أبرز المناهج المستخلصة من عمله في المستخرَج على مسند مسلم؟
٤- هل يمكن تصنيف الإمام أبي نُعيم كناقد للرواة والمرويات؟

منهجية الدِّراسة:

اتبع الباحث في هذه الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما لم يخلو البحث من المنهج النَّقدي لا سيّما عند عرض المناهج التي سار عليها الإمام أبو نُعيم في مُسْتَخْرَجِه ، كلُّ ذلك اعتماداً على استقراء بعض أجزاء المُسْتَخْرَج.

الدِّراسات السابقة:

---

[1]- المسند هو: ما اتصل إسناده مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير انقطاع، ينظر: سليمان الحربي/ الكواكب الدريّة على المنظومة البيقونيّة، ج١/٤٥.

لم أقف في حدود بحثي واطلاعي على دراسة تتناول منهج الإمام أبي نُعيم في مُسْتَخْرَجِه على صحيح مسلم، وإن كان مُحَقِقُوا مُسْتَخْرَج أبي عَوَانَة قد تتطرقوا لعقد موازنة بين المستخرَجين، ولكنها ليست خاصة بأبي نُعيم.

خطة البحث:

قمتُ بتقسيمه إلى تمهيد، ومبحثين على النحو الآتي:

تمهيد: تعريف المُسْتَخْرَجَات ، وفوائدها، وأمثلة عليها.

المبحث الأول: أبو نُعيم الأصبهاني وكتابه المُسْتَخْرَج على مُسْنَد مسلم، ويشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: ترجمة الإمام أبي نُعيم الأصبهاني.
- المطلب الثاني: التعريف بكتابه المُسْتَخْرَج على مُسنَد مسلم.

المبحث الثاني: منهج الإمام أبي نُعيم الأصبهاني في مُسْتَخْرَجِه على مُسْنَد مسلم، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: منهجه في الصناعة الحديثيّة.
- المطلب الثاني: منهجه في إبراز القضايا الفقهية.
- المطلب الثالث: منهجه في الحكم على الأحاديث والرُّواة، والتَّنصيص على العِلة، وبيان الوهم.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج وتوصيات الدِّراسة.

تمهيد

تعريف المُسْتَخْرَجَات ، وفوائدها، وأمثلة عليها

أولاً- تعريف المُسْتَخْرَجَات لغة واصطلاحاً:

أ) الاستخراج لغة: مصدر الفعل (استخرج)، المزيد من الفعل الثلاثي (خَرَجَ)، يقال: خرج خروجاً، ومخرجاً: إذا برز من مقره وانفصل، وخرج من الأمر: إذا خَلُصَ منْه، ويُقال: استخرجه استخراجاً: إذا استنبطه استنباطاً، وأيضاً: إذا طلب إليه أن يخرج، واستخرج الشيء من المعدن: إذا خَلَّصَهُ من تُرابه[1].

ب) الاستخراج اصطلاحاً: تعددت تعريفات العلماء لعملية الاستخراج مع اتفاقها جميعاً بالمضمون، فمثلاً عرفه الإمام السَّخاوي بقوله: " والاستخراج: أنْ يعمد حافظٌ إلى صحيح البخاري مثلاً، فيُوردَ أحاديثهُ حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرُّواة، من غير طريق البخاري إلى أنْ يلتقي مَعَهُ في شَيْخه، أوْ في شيخ شيخه، وهكذا، ولَوْ في الصّحابي كما صَرَّح به بعضهم"[2].

ويمكن أن نختصر تعريف السخاوي للاستخراج بقولنا إنّه: (عملية استنباطية، يقوم فيها المؤلف باختيار أحاديثَ كتابٍ ما، فيخرجها بأسانيده الخاصة، من غير طريق صاحب الكتاب الأصل، فيلتقي معه في شيخه، أو من فوقه إلى نهاية السند)[3].

مثال لتوضيح التعريف:

قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، حدثنا أبو خالد - يعني سليمان ابن حيان الأحمر- عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ : عَلَى أَنْ يُوَحَّدَ اللَّهُ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ ، وَالْحَجِّ"[4].

فعند الرجوع للمستخرج نجدُ أنّ الإمام أبا نُعيم قد أخرج الحديث نفسه والتقى مع الإمام مسلم في شيخه، وهو هنا: محمد بن عبد الله بن نمير، حيث قال: حدثنا أبو عمرو بن حمدان ، ثنا الحسن بن سفيان، وأبو يعلى العلا، قال: ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، وحدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم ، وعبد الله بن محمد، قالا: ثنا أحمد بن علي بن عيسى التميمي، قال: ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا أبو

---

[1]- ينظر: ابن منظور/ لسان العرب/ج٢/٢٤٩، والزبيدي/ تاج العروس/ ج٢/٢٨-٣٠.
[2]- السخاوي/ فتح المغيث/ج١/٥٢.
[3]- تعريف مستنتج من قبل الباحث.
[4]- مسلم/ صحيح مسلم/ كتاب الإيمان/ باب: بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام/ ج١/١٤٦/ حديث رقم (١٦).

خالد الأحمر، عن ابن مالك الأشجعي، عن سعيد بن عبيدة، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ: عَلَى أَنْ يُوَحَّدَ اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ"[1].

أمّا شرط الاستخراج فهو" أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يُوصله إلى الأقرب، إلا لعذر من علو، أو زيادة مهمة"[2].

ثانياً: فوائد المُسْتَخْرَجَات

ذكر الحافظ ابن الصَّلاح للاستخراج فائدتين اثنتين هما: "علو الإسناد، والزيادة في قدر الصَّحيح"[3]، وزاد عليهما الحافظ العراقي فائدة ثالثة هي:" تكثير طرق الحديث ليرجح بها عند التعارض"[4]، أمّا الحافظ ابن حجر العسقلاني فقد ذكر سبع فوائد للمستخرجات، يمكن إيجازها بالآتي[5]:

١- الحكم بعدالة من أخرج له في المستخرَج على الصحيح، لأنّ المُخرِّج على شرط الصحيح يلزمه أن لا يُخرج إلّا عن ثقة عنده.

٢- التّصريح بالسَّماع عند سماع عنعنة المدلِّسين.

٣- تمييز روايه المُختلط، وبيان ما سُمِع منه قبل الاختلاط.

٤- التصريح بالأسماء المُبهمة، والمُهملة الواقعة في "الصحيح" في السند والمتن، فالمبهم هو من لم يصرّح باسمه في السند كقولهم: حدثنا الثقة، أما المهمل: فهو أن يتفق راويان في الإسم أو اسم الأب ولم يتميزا ، فيأتي صاحب المستخرج فيحدد كلّ منهما.

٥- التمييز للمتن المُحال به، على المتن المُحال عليه، وذلك في كتاب مسلم كثير جداً، كقوله: ذكر نحوه أو بمثله أو بمعناه، فيأتي صاحب المستخرج ويذكر المتن فتظهر الفروق.

٦- الفصل للقدر المُدْرَج في الحديث، ممّا ليس في الحديث، كمثال يلتبس على القاريء لفظ ما هل هو من قول النبي- صلي الله عليه وسلم- أم من قول أحد الرواة؟ فيأتي طريق المستخرج ليبيّن هل هذا اللفظ مدرج أم لا؟

٧- التصريح برفع ما وقع في " الصحيح " موقوفاً، أو في صورة الموقوف.

---

[1]- المستخرج/ ج١/١٠٩/ حديث رقم (٩٨).

[2]- السيوطي/ تدريب الراوي/ج١/ ١١٧.

[3]- ابن الصلاح/ مقدمة ابن الصلاح/ (ص: ١٢)، والمقصود بعلو الإسناد: أنّه ربما يكون صاحب المستخرج تلميذاً للبخاري أو لمسلم مثلاً، فيروي الحديث بسند أعلى من البخاري أو من مسلم وهو شيخه، أي بعدد حلقات أقل منهما. والزيادة في قدر الصحيح تكون: لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث، تفيد عند الترجيح أو بيان الحكم الشرعي.

[4]- العراقي/ التقييد والإيضاح / (ص: ٣٢).

[5]- ابن حجر/ النكت على مقدمة ابن الصلاح/ج١/ ٣٢١-٣٢٣.

ثالثاً: أمثلة على المُسْتَخْرَجَات على صحيح مسلم

إنّ الأمثلة على الكتب المصنفة في المُسْتَخْرَجَات كثيرة يطول سردها، لذلك سأقتصر على ذكر بعض المُسْتَخْرَجَات على صحيح مسلم، كونه موضوع كتاب أبي نُعيم الأصبهاني محل الدراسة، فمنها[1]:

١- المُسْتَخْرَج على صحيح مسلم، للحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان النَّيسابوري الحِيري (ت ٣١١هـ).

٢- المُسْتَخْرَج على صحيح مسلم، للحافظ أبي العبّاس محمد بن إسحاق السَّرّاج النَّسيابوري الحِيري (ت ٣١٣ هـ).

٣- المُسْتَخْرَج على صحيح مسلم، للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦ هـ).

٤- المُسْتَخْرَج على صحيح مسلم، للحافظ أبي عمران موسى بن العباس الجُويني (ت ٣٢٣هـ).

٦- المُسْتَخْرَج على صحيح مسلم، للحافظ أبي محمد أحمد بن محمد محمدالطُّوسي البَلَاذِري الواعظ (ت٣٣٩ هـ).

٧- المُسْتَخْرَج على صحيح مسلم، للحافظ الزاهد أبي الوليد حسان بن محمد القَزْوِيني النَّيسابوري (ت ٣٤٤ هـ).

٨- المُسْتَخْرَج على صحيح مسلم، للحافظ أبي النَّضر محمد بن محمد الطُّوسي (ت٣٤٤هـ).

٩- المُسْتَخْرَج على صحيح مسلم، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد الشَّمْاخنيّ الهَرَوي الصَّفّار (ت ٣٧٢هـ).

١٠- الصحيح المُخرَّج على كتاب مسلم، للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله الجَوْزقي (ت ٣٨٨هـ).

١١- المُسْتَخْرَج على مسند الإمام مسلم، لأبي نُعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).

---

[1]- ينظر: الكتاني/ الرسالة المستطرفة/ (ص:٣١،٢٩،٢٨)، والذهبي/ تذكرة الحفاظ/ ج٢/٣٣٨/ و ج٣/٧٩٩/ و ج٣/٨١٨/ و ج٣/٨٩٢/ و ج٣/١٠٠٦، وسير أعلام النبلاء/ ج١٦/٤٩٣.

المبحث الأول

أبو نُعيم الأصبهانيّ وكتابه المستخرَج على مُسند مسلم

المطلب الأول

ترجمة الإمام أبي نُعيم الأصبهاني

أولاً- اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مِهْرَان الأصبهاني، وأصْبَهان: بكسر الهمزة وفتحها، وسكون الصَّاد المهملة، وفتح الباء الموحدة، ويقال: أصفهان بالفاء أيضاً، وفتح الهاء وبعد الألف نون[1].

وهذه النِّسبة إلى أشهر بلدة بالجبال، وإنّما قيل لها هذا الاسم؛ لأنّها تسمّى بالعجمية: سباهان، وسباه: العسكر، وهان: الجمع، وكانت جموع عساكر الأكاسرة تجتمع إذا وقعت لهم واقعة في هذا الموضع، مثل عسكر فارس، وكرمان، والأهواز وغيرها، فعُرِّب فقيل: أصبهان[2].

ولد أبو نُعيم الأصبهاني - رحمه الله تعالى- في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة[3].

ثانياً- شيوخه، وتلاميذه:

تشير كتب التراجم إلى أنّ أبا نُعيم بدأ بسماع الحديث وطلب العلم في وقت مبكر، وقد رحل إلى بلدان كثيرة، وسمع من شيوخ كُثُر، يقول الذَّهبي: " إنّ إقبال أبي نُعيم على السماع، كان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، حيث سمع فيها على حفاظ زمانه، كَمُسْنِدُ العمر أبي محمد بن فارس، وأبي أحمد العسّال، وأحمد بن معبد السّمسار، وأحمد بن بُندار العشَّار، وأحمد بن محمد القصّار، وأبي القاسم الطبراني، وأبي بكر الآجري، وأبي علي ابن الصّواف، وأبي الشيخ بن حيان، وخلائق سواهم .. وتهيّأ له من لُقيِّ الكبار مالم يقع لحافظ"[4].

ونظراً لمكانة الإمام الحافظ وعلو إسناده، كان مقصداً لطلبة العلم يفدون إليه من كلِّ صوب وحدب، وقد "عُرف لأبي نُعيم أفاضل أخذوا عنه، وانتفعوا به، فمن أعلامهم: أبو سعد الماليني، والخطيب البغدادي، وأبو صالح المؤذن، وأبو علي الوخشي، وخلق كثير"[5].

---

[1]- ابن خلّكان/ وفيات الأعيان/ج ١/١١٠- ١١١، والصّفدي/ الوافي بالوفيات/ج٧/٨١، والسّبكي/ طبقات الشافعية الكبرى/ج٣/٧.

[2]- السمعاني/ الأنساب / ج١/١٧٥.

[3]- الذهبي/ تذكرة الحفاظ / ج٣/١٠٩٢.

[4]- المصدر السابق/ ج ٣/١٠٩٢-١٠٩٣.

[5]- الذهبي/ سير أعلام النبلاء/ ج١٧/٤٥٦-٤٥٨.

قال أحمد بن محمد بن مَرْدَوَيه: " كان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده، فكان كل يوم نوبة واحد منهم يقرأ ما يريده إلى قريب الظهر، فإذا قام إلى داره ربما كان يقرأ عليه في الطريق جزء، وكان لا يضجر لم يكن له غذاء سوى التصنيف والتسميع"[1].

ثالثاً- مكانته العلمية:

احتلّ الإمام أبو نُعيم مكانةً علميةً مرموقةً في عصره، حيثُ أشاد به العلماء واعترفوا بإمامته وفضله، حتى قال الخطيب البغداي: " لم أرَ أحداً أطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نُعيم، وأبي حازم العَبْدَويّ"[2].

وقال ابن خِلّكان في وصفه:" كان من الأعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ الثقات"[3].

وزاد الصَّلاح الصَّفدي قائلاً:" تاج المحدثين، وأحد عُلَّام الدين، له العلو في الرواية والحفظ، والفهم والدراية"[4].

ووصفه الذَّهبي بأنّه:" الحافظ الكبير، محّدث العصر"[5].

رابعاً- مصنفاته:

ألّف أبو نُعيم تصانيف كثيرة، قال ابن كثير:" ذو التَّصانيف المفيدة الكثيرة الشهيرة "[6]، أذكر منها[7]:

١- حلية الأولياء: قال الحافظ السّلفي فيه:" لم يُصنَّف مثل كتابه حلية الأولياء"، وبيّن ابن كثير أنّه:" في مجلدات كثيرة، دلّت على اتساع روايته، وكثرة مشايخه، وقوة اطلاعه على مخارج الحديث، وشعبه وطرقه".

٢- معجم الصحابة، ذكره له الذهبي وسمّاه "معرفة الصحابة ".

٣- دلائل النبوة : وهو مطبوع.

٤- المُسْتَخْرَج على مُسند مسلم: وسيأتي الكلام عنه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

٥- المُسْتَخْرَج على صحيح البخاري: وهو مفقود.

خامساً- وفاته:

قال ابن خلّكان :" توفي في صفر، وقيل: يوم الاثنين الحادي والعشرين من

---

[1]- الذهبي/ تذكرة الحفاظ/ ج٣/١٠٩٤.
[2]- السيوطي/ طبقات الحفاظ/ (ص: ٤٢٣).
[3]- وفيات الأعيان/ ج١/١١٠.
[4]- الوافي بالوفيات/ ج٧/٨١ .
[5]- تذكرة الحفاظ/ ج٣/١٠٩٢.
[6]- ابن كثير/ البداية والنهاية /ج١٢/٤٨.
[7]- ينظر: الذهبي/ تذكرة الحفاظ/ ج٣/١٠٩٧.

المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان"[1].

المطلب الثاني

التعريف بكتابه المستخرج على مسند مسلم

أولاً- تسمية الكتاب:

ذكر محقق الكتاب[2] أنّ اسمه هو: (المسند المُسْتَخْرَج على صحيح الإمام مسلم)، رواية أبي علي الحسن بن أحمد المقري الحداد عنه، وهو محفوظ بقسم المخطوطات بدار الكتب المصرية، ويتكون من ستة عشر جزءاً[3].

ثانياً- الباعث على تصنيفه وموضوعه:

صرّح أبو نُعيم في بداية كتابه بغرضه من تصنيف هذا الكتاب، وموضوعه قائلاً: " فَعَمَدْنَا إِلَى الْأُصُولِ الَّتِي خَرَّجَهَا، وَالأَبْوَابِ الَّتِي لَخَّصَهَا، فَتَبِعْنَا عَلَى كِتَابِهِ وَتَرَاجِمِهِ عَنْ شُيُوخِنَا كِتَابًا يَكُونُ عِوَضًا لِمَنْ فَاتَهُ سَمَاعُ كِتَابِهِ، وَذَكَرْتُ فِي كِتَابِي شُيُوخَهُ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ ذَلِكَ الْبَابَ، أَوِ الْحَدِيثَ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي جَمَعَنِي وَإِيَّاهُ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ عَلَى ذَلِكَ وَمُتَوَكِّلا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، فَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعِصْمَةَ وَالانْتِفَاعَ بِمَا أَعْطَى وَأَوْلَى، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَئِمَّةِ الْهُدَى، الَّذِينَ تَمَسَّكُوا بِالْحَقِّ وَآثَرُوهُ عَلَى غَيْرِهِ إِنَّهُ ولي قدير"[4].

نتبين من هذا الكلام أنّ الإمام أبا نُعيم صنّف كتابه هذا ليكون عوضاً لمن فاته سماع كتاب الإمام مسلم، يذكر فيه الأحاديث التي يلتقي فيها مع الإمام مسلم في شيخه، أو من فوقه، على غرار غيره من كتب المُسْتَخْرَجَات .

إلّا أنّه يجدر التنبيه في هذا المقام لمسألة ناقشها العلماء، وهي أنّ أصحاب المُسْتَخْرَجَات على الصحيحين لم يلتزموا الموافقة التامة في الألفاظ، " لأنهم إنّما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم، فحصل فيها تفاوت قليل في اللفظ، و في المعنى أقل"[5].

" وحينئذ فلا يجوز لك أن تنقل منها- أي من الكتب المذكورة من المُسْتَخْرَجَات وما ذكر- حديثا وتقول فيه: هو كذا فيهما، أي الصحيحين، إلا أن تقابله بهما أو يقول المصنف أخرجاه بلفظه، بخلاف المختصرات من الصحيحين، فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما، من غير زيادة، ولا تغيير فلك أن تنقل منها، وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ"[6].

---

[1]- وفيات الأعيان/ ج١/١١٠.
[2]- وقد حققه: محمد حسن إسماعيل الشافعي.
[3]- ينظر مقدمة محقق الكتاب/ (ص: ٢١).
[4]- أبو نُعيم الأصبهاني/ المستخرج / ج١/٨٩-٩٠.
[5]- السيوطي/ تدريب الراوي/ ج١/١١٨.
[6]- المصدر السابق/ ج١/١١٩.

وقد أثنىالصَّلاح الصَّفدي على مُسْتَخْرَجَيْ الإمام أبي نُعيم على الصَّحيحين فقال: " ذكر فيها أحاديث ساوى فيها البخاري ومسلماً، وأحاديث عَلا عليهما فيها، كأنهما سمعاها منْه، وذكر فيها حديثاً كأنّ البخاريّ ومسلم سمعاه ممّن سمعه منه"[1].

ثالثاً- مقدمته وترتيبه، وعدد أحاديثه:

إنّ مقدمة الإمام أبي نُعيم تكشف لنا عن عقلية علمية فذة، سواءً في تدرجه في العرض، وطريقته في مناقشة المسائل التي يتناولها، ونقدها وتعليلها، وقد ضَمّنها أسامي رواة مجروحين ومتروكين، مع بيان سبب جرحهم وتركهم، ممّا يؤكد أنّ هذا الإمام كان عالماً بكل مجالات علوم الحديث؛ صناعة ونقداً، وجرحاً وتعديلاً، وقد بلغ عدد الرُّواة الذين ذكرهم: مئتان وتسعة وثمانين راويًا.

وقد جاء كتابه في خمسة عشر جزءاً، على أربعة أقسام، وهو مرتبٌ على الكتب الفقهية، التي يندرج تحتها أبوب، وقد بدأه بكتاب الإيمان، وختمه بكتاب الطلاق، وقد وافق الإمام أبو نُعيم الإمام مسلم في ترتيبه للكتب والأبواب، ولم يخالفه إلّا نادراً، وقد بلغت عدد أحاديثه: (٣٥١٦) حديثاً.

المبحث الثاني

منهج الإمام أبي نُعيم الأصبهاني في مُسْتَخْرَجِهِ على مُسنَد مسلم

المطلب الأول

منهجه في الصِّناعة الحديثيّة

بات معلوماً عند أهل الاختصاص أنّ ممّا امتاز به الإمام مسلم في صحيحه هو الصناعة الإسناديّة[2]، وقد تأثر بذلك الإمام أبو نُعيم تأثراً واضحاً في عدد من صور هذه الصناعة، منها:

١- التَّحويل :

وهو التحول من إسناد إلى إسناد آخر باستعمال حرف التَّحويل (ح)، وقد أكثر الإمام مسلم من استعماله بهدف الاختصار، لأنّه كان يجمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد، وتبعه في ذلك الإمام أبو نُعيم الذي كان يسوق للحديث الذي يستخرجه عدة أسانيد يجمع بينها باستخدام التَّحويل ، الذي يذكره قبل نقطة الإلتقاء أحياناً، أو بعده في أحيان أخرى، ومن الأمثلة على التَّحويل قبل نقطة الإلتقاء:

---

[1]- ابن خلكان/ الوافي بالوفيات/ ج٧/٨٣.

[2]- وكتب مناهج المحدثين تُجمع على هذه الخصيصة في صحيح مسلم، ينظر على سبيل المثال كتاب: د. أمين القضاة ود. عامر صبري/ دراسات في مناهج المحدثين/ (ص: ٧٨-١١١).

قال أبو نُعيم: " حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ السَّرَّاجُ، ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُرْبَانَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلادٍ، ثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِلْحَانَ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ قالُوا: ثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهَا قَالَتْ: " اسْتَفْتَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَتْ:.." الحديث، قال: اللَّفْظُ لِيَحْيَى[1].

نلاحظ هنا كيف جمع الإمام أبو نُعيم بالتَّحويل بين أربعة أسانيد، ووضع علامة التَّحويل (ح) قبل نقطة الإلتقاء، أو المدار الرئيسي وهو: الليث بن سعد، ثمّ حدّد – على منهج الإمام مسلم- صاحب اللفظ من بينهم وهو: يحيى بن بُكير.

أمّا التَّحويل بعد نقطة الإلتقاء فمثاله: قول أبي نُعيم: " حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ، وَأَبُو حَفْصٍ الْخَطَّابِيُّ قالا: ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الله، عَنْ سُلَيْمَان بن حَرْبٍ، ثَنَا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ كَيْسَانَ، ثَنَا يُوسُفُ الْقَاضِي، ثَنَا حَفْصُ بْنُ عمر، ثنا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا يُونُسُ، ثَنَا أَبُو دَاوُدَ، ثَنَا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَيُّوبَ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدَانَ، ثَنَا بَكْرُ بْنُ بكْسَارٍ، ثَنَا شُعْبَةُ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بنُ حَمْدَانَ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ وسُفْيَان، عَنِ حبيب بن أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " مَنْ روى عني حديثاً يُرى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ"[2].

نلاحظ هنا كيف جمع الإمام أبو نُعيم بالتَّحويل بين خمسة أسانيد، ووضع علامة التَّحويل (ح) بعد نقطة الإلتقاء: وهو شعبة بن الحجاج، كما نلاحظ أنّه أفرد الإسناد الأخير ولم يجمعه مع الأسانيد المتقدمة بالتَّحويل ، وقد يكون هذا لأن شيخه محمد بن أحمد بن حمدان روى عن شعبة وسفيان معاً وبالعنعنة، لذلك أخره ولم يجمعه بالتَّحويل مع البقية، والله أعلم .

وأحياناً يأتي برمز التَّحويل (ح) بعد أن يذكر جزءاً من المتن، ومن الأمثلة على ذلك: قال أبو نُعيم: " حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيِّ بْنُ الصَّوَّافِ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابن إِبْرَاهِيم، ثَنَا مُحَمَّد بن الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، ثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، ثَنَا خَالِدُ بْنُ نِزَارٍ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ طَهْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ح وَحَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ حَمْدَانَ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

---

[1]- المستخرج/ج١/٣٨٠، حديث رقم (٧٤٧)، ويُنظر أيضاً الأحاديث رقم: (١٣٦، ١٤٥، ١٦٤، ١٧٠، ٢٢٦، ٢٢٩، ٣٧٠، ٣٨٠، ٤٢٦، ٤٦٢، ٤٨٥، ٤٨٩، ٥٤٣، ٥٨٦).

[2]- المستخرج/ ج١/٩٤، حديث رقم (٦٤)، ويُنظر أيضاً الأحاديث رقم: (١٠٩، ١١٨، ١٣٥، ١٥٧، ١٦٣، ٢٢٥، ٣٦٢، ٣٧٥، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٨٠، ٥٦٤، ٦٠٤، ٦١٣، ٦٣٤).

مَرْوَانَ، ثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ح وَحَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ، ثَنَا سَلَمَةُ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، ثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ح ..."[1].

٢- الجمع بين الشُّيوخ (٢):

إنّ ظاهرة الجمع بين الشُّيوخ أو القرن بينهم باستخدام حرف العطف (و)، ملاحظة بكثرة في صحيح الإمام مسلم، وقد تأثر بها الإمام أبو نُعيم تأثراً بالغاً، فلا يكاد يخلو إسنادٌ في مُسْتَخْرَجِه من هذه الظَّاهرة التي تهدف بالدرجة الأولى إلى الاختصار، ومن الأمثلة عليها:

أ) قال أبو نُعيم: " حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ حَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ، وَفَارُوقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ فِي آخَرِينَ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ..."[3].

ب) وقال أيضاً:" حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالُوا، ثَنَا أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ.."[4].

ويلاحظ هنا كيف قرن الإمام أبو نعيم بين عبد الله بن محمد بن إبراهيم العقيلي، وهو مجهول الحال، وبين محمد بن إبراهيم المقرئ، المحدث الكبير، الثقة[5]، وهذه من فوائد القرن بين الشيوخ.

٣- تحديد صاحب اللفظ عندما تختلف الألفاظ بين الرُّواة

إنّ هذه الظَّاهرة الإسناديّة مرتبطة بالظَّاهرة السابقة؛ الجمع بين الشُّيوخ ، لأنّ من يجمع بين أكثر من شيخ يجب عليه أن يبيّن صاحب الحديث من بينهم، حتى لا يقع في مشكلة التلفيق بين الأسانيد التي قد تُضعفها أو تُعلها، وقد راعى الإمام مسلم ذلك كثيراً في صحيحه، وهذا يدلّ على دقته وأمانته - رحمه الله -، ويفيد في الترجيح عند الاختلاف وتعذر الجمع، وقد انتبه أبو نُعيم لهذه الظَّاهرة ، فكان يسوق أسانيد متعددة للحديث الواحد، ويشير إلى صاحب اللفظ من الرُّواة، ممّا يدلّ على دقته، وأمانته، وسعه حفظه، وعلمه.

ومن الأمثلة على ذلك: قال أبو نُعيم: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بُنْدَارٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ قالا: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَاصِمٍ.."[6].

---

[1]- المستخرج / ج١/ ٣٣٣، حديث رقم (٦٤٢)، وينظر أيضاً الأحاديث رقم: (٩٧، ١٠٣، ٤٦٩، ٦٣٨).

[2]- للتوسع حول هذه الظَّاهرة ومعرفة شروطها ومتى تكون علة، الاطلاع على بحث الدكتور: سلطان سند العكايلة، الموسوم ب: الجمع بين الشُّيوخ وأثره في علل الحديث، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (٢٢)، العدد (٤/ب)، ٢٠١٦م.

[3]- االمصدر السابق/ ج١/٣٥، حديث رقم (١).

[4]- المصدر السابق/ ج٢/٣٢٢، حديث رقم (١٦٤٦)، والأمثلة على هذا المسلك كثيرة يطول ذكرها.

[5]- ينظر: الذهبي/ سير أعلام النبلاء/ ج١٦/٤٠٠.

[6]- المستخرج/ ج٢/٢٧٧، حديث رقم:(١٥٣٤).

وقال أيضاً:" ..ح وَحَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الْحَسَن، ثَنَا يُوسُفُ الْقَاضِي، ثَنَا مُسَدَّدٌ وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ وَاللَّفْظُ لَهُ قَالا..."[1].

وفي حديث آخر قال:" ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ الأَعْيَنُ وَأَبُو يَحْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ قالا: ثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ.."[2]

٤- تكرار الحديث بأسانيد مختلفة:

فقد كان من منهجه - رحمه الله- تكرار الحديث الواحد بأسانيد مختلفة، ولا يخفى ما لهذا التكرار من فوائد في إخراج الحديث عن حد الغرابة، وبيان تعدد الطرق، أو لزيادة ألفاظ في المتن، ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في باب الدين النصيحة، فقد ذكر الإمام أبو نُعيم أحد عشر إسناداً للمتون التالية:

١- حديث تميم الداري: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ)، قالُوا: لِمَنْ يارسول اللَّهِ؟ قالَ: (لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِنَبِيِّهِ، ولأئمة الْمُسلمين، ولعامتهم)[3].

٢- وله أيضاً حديث: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ قالَهَا ثلاثًا).

٣- حديث جَرِيرِ بن عبد الله قالَ: (بَايَعْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى إِقَامِ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ).

٤- حديث جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى النصح لكل مُسلم).

٥- وله أيضاً: (عَلامَ تُبَايعُنِي؟ قُلْتُ: عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَلَقَّنِّي: فِيمَا اسْتَطَعْتُ، وَالنُّصْحِ لكل مُسلم).

٦- وأخيراً حديث تَمِيمٍ الدَّارِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قالَ: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ، وَلأئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، أو الْمُؤْمِنِينَ، وَلِعَامَّتِهِمْ).

٥- بيان طريقة التحمل عن شيوخه ومكانها:

وهذه الظَّاهرة من القرائن التي تؤكد السماع، وتُثبت اللقاء بين الشيخ وتلميذه، وتدلّ على الضبط، وغيرها من الفوائد، فقد كان - رحمه الله- ينصّ في الكثير الغالب على طريقة تحمله عن شيوخه، فيقول مثلاً: "حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ إِمْلاءً مِنْ أَصْلِهِ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُجَوِّزُ الْبَصْرِيُّ.."[4].

وفي حديث آخر قال: "حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ إِمْلاءً وَقِرَاءَةً..."[5]، وقال أيضاً: "حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ أَحْمَدَ إِمْلاءً سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ غَنَّامٍ.."[1].

١- المصدر السابق/ ج٣/١١٠، حديث رقم:(٢٣٢٧).

٢- المصدر السابق/ ج٤/١١٦، حديث رقم: (٣٣٧٣)، وينظر الأحاديث رقم: (٩١، ٢٧٨، ٤٤٨، ٥٢٦، ٥٥٦، ٥٩٩، ٢٨٧، ٦٩٢، ١١٧٣).

٣- المستخرج/ج١/١٤٢، حديث رقم:(١٩٢)، والأحاديث التي تليه بالأرقام: (١٩٣، ١٩٤، ١٩٥،١٩٦، ١٩٧).

٤- المستخرج/ج١/١٦٠، حديث رقم: (٢٤٧).

٥- المصدر السابق/ج١/٢٢٤، حديث رقم: (٤٠٥).

كما كان يشير رحمه الله إلى المكان الذي تم فيه التحديث، وهذا تصريح منه بخارطة رحلاته في طلب العلم، ولا يخفى ما للرحلة في طلب العلم من أهمية بالغة عند العلماء في إثبات السماع، وتكثير الشيوخ وغيرها من الفوائد.

فيقول مثلاً: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عَمْرٍو الْعَسْكَرِيُّ بِالْبَصْرَةِ..."[٢]، ويقول: "..ح وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُحَارِبِ بِتُسْتَرَ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَمْزَةَ.."[٣].

وفي موضع آخر قال: "حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْجُنَيْنِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ.."[٤]، ويقول: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ الْكِنْدِيُّ بِمَكَّةَ.."[٥]، وأيضاً قال: " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَزَّارُ بِبَغْدَادَ.."[٦].

٦- التَّعريف بالرُّواة بما يُميزهم:

فقد كان الإمام أبو نُعيم ينصُّ على المَعْنيِّ من الرُّواة بقوله: هو، ثم يذكر ما يُميّزه، أو يقول: يعني، ولا شك أنّ هذا ضروري حتى لا يختلط الرُّواة ببعضهم، ويصعب تمييزهم، لأنّ الحكم على الأسانيد بالصحة أو الضعف، فرع عن معرفة الرُّواة وتمييزهم.

ومن ذلك قوله بعد أن ذكر حديث أبا أمامة الحارثي في حديث اقتطاع حق المرء المسلم، قال: " أبو أمامة هو: ابن ثعلبة الحارثي من الأنصار، وهو ابن أخت بردة بن نيار، وقيل اسمه: إياس، وقيل: عبدالله"[٧].

وقال:" ثَنَا سَعِيدٌ يَعْنِي: ابْنَ أَبِي أَيُّوب، حَدثنِي أَبُو هانىء حميد ابْن هانىء الْخَولَانِيّ.."[٨]، وقال بعد أن روى حديث عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- في باب: أي الأعمال أفضل: " أَبُو يَعْفُورٍ: اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ بسْطَاسٍ"[٩].

---

[١]- (٢٤٠/١)، حديث رقم: (٤٣٧)، وينظر أيضاً الأحاديث رقم: (١١، ٢٢، ٥٨، ١٠٣، ٢٥٣، ٢٥٦، ٣٠١، ٤٠٥، ٤١٤، ٤١٦، ٤٥٦، ٥٠٨، ٥٤٣، ٥٤٥، ٧٢٣).

[٢]-ج٤٣/١، حديث رقم:(٢٠)، وينظر مثله الأحاديث رقم:(٢٥٧٤)، (٣٢٤٥).

[٣]- ج١٤٩/١، حديث رقم: (٢٤١).

[٤]- ج٦٣/٢، حديث رقم: (٩٨٣)، وينظر مثله الأحاديث رقم:(١١٩٩)، (١٣٥٢)، (١٣٧١)، (١٤١١).

[٥]- ج١٨/٢، حديث رقم: (٣٤٤٠).

[٦]- ج١٥/٢، حديث رقم: (٨٦٨)، وينظر مثله الأحاديث رقم:(٣٨)، (٥٥٢)، (١٩٥٢)، (٢٠٧٥)، (٣٣١٨).

[٧]- ج٢٠٤/١، حديث رقم (٣٥٤).

[٨]- ج٩٦/١، حديث رقم (٧٠).

[٩]- ج١٦٢/١، حديث رقم (٢٥٣)، وينظر الأحاديث رقم: (٢، ٧، ٢٤، ٣٥، ٤٢، ٤٦، ٤٧، ١٠١، ١٠٨، ١٥٤، ٢٠٣، ٥٥٧، ٥٧٦، ٥٩٩).

٧- شرح الألفاظ الغريبة:

وهذه الظَّاهرة متعلقة بالصناعة المتنية عند الإمام أبي نُعيم، فقد أكثر من تفسير الكلمات الغريبة الواردة في الأحاديث، وهذا يدلّ على سعة علمه واطلاعه باللغة العربية، ومفرداتها، وغريبها، فلو جُمعت أقواله في بيان الغريب لشكلت مورداً جديداً يمكن أن يستقي منه الباحث فيما يخص علم غريب الحديث والأثر، وذلك من خلال معرفة مصادره التي اعتمد عليها في التفسير والبيان لكلمات الحديث، ومن الأمثلة على ذلك – وهي غيضٌ من فيض-[١]:

- فسّر كلمة (الْجُؤَارُ) ب: صَوْتٌ فِيهِ اسْتِغَاثَةٌ مِثْلَ صَوْتِ الْبَقَرِ.
- وكلمة (فَرَوَّحْتُهَا): الرَّوَاحُ الْخُرُوجُ بَعْدَ الزَّوَالِ.
- وكلمة (الْعُرْقُوبُ): وَاحِدَةٌ، وَجَمْعُهُ عَرَاقِيبُ: وَهُوَ أَعْلَى الْقَدَمِ.
- وجملة (لَا تُزْرِمُوهُ): أَيْ لَا تَقْطَعُوا عَلَيْهِ، وفي الموضع نفسه: (فَشَنَّهُ): أَيْ صَبَّهُ.
- و(الْعَرْقُ بِتَسْكِينِ الرَّاءِ): الْعَظْمُ الَّذِي عَلَيْهِ اللَّحْمُ.
- و(الْوَدَكُ): السَّمْنُ أو الدَّسَمُ.

المطلب الثاني

منهجه في إبراز القضايا الفقهية

يمكن أن نلحظ اعتناء الإمام أبي نُعيم بالمسائل الفقهية، من خلال ثلاث قضايا، كالتالي:

الأولى- تراجم الأبواب:

فالتراجم ميدانٌ واسع يُدوِّن من خلاله المصنِّف آراءه الفقهية، ويظهر من خلال ذلك دقة فقهه، ورسوخه في هذا المجال[٢].

إنّ الناظر في تراجم أبي نُعيم يجد أنّ أكثرها من التراجم الظَّاهرة ، التي تنقسم إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

تراجم بصيغة خبرية عامة[٣]	تراجم بصيغة خبرية خاصة[٤]	تراجم اقتباسية من القرآن الكريم[٥]	تراجم اقتباسية من السنة النبوية[٦]
باب:فرض الصلاة		بَاب: قوْله{ الَّذِينَ آمَنُوا	بَابُ: قوْلِهِ- صَلَّى

[١]- المواضع بالترتيب في المستخرج كالتالي: (٤٢٤، ٥٥٥، ٥٦٦، ٧٨٦، ٦٥٤، ٨٠٧)، وينظر أيضاً: (١٦٠، ١٦٩، ٣٩٣، ٣٥٩، ٣٦٨، ٤١٩، ٥٣٥، ٥٨٢، ٦٠٠، ٦٠٩، ٦١٩)

[٢]- أمين القضاة وعامر صبري/ دراسات في مناهج المحدثين/ (ص:١٨٩).

[٣]- المستخرج، ينظر بالترتيب: ج ١/١٠٤، ج١/١٤٢، ج١/٢٠٠.

[٤]- المصدر السابق، ينظر بالترتيب: ج١/١٢٧، ج١/١٥٣، ج١/٢٢١.

[٥]- المصدر السابق، ينظر بالترتيب: ج١/١٩٣، ج٢/٤٥١، ج٤/١٣٦.

[٦]- المصدر السابق، ينظر بالترتيب: ج١/١٣٠، ج١/٢٧١، ج١/٢٨٦، أمّا التراجم الاستنباطية أو المرسلة فلم أجد في حدود بحثي واطلاعي على أمثلة عليها.

	بَابُ:الْحَيَاءُ وَأَنَّهُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ	وَلَمْ يلبسوا إِيمَانهم بظُلْم} [الأنعام: ٨٢]	اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- :(الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ)
باب:الدّين النّصيحة	بَابُ: مَا ذُكِرَ فِي الْعَبْدِ إِذَا أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ	بَابُ: قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا} الْآيَةَ، [الجمعة: ١١]	بَابُ: قَوْلِهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- :(لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا)
باب:في الوسوسة	بَابٌ: فِي ذِكْرِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا	بَابُ: قَوْلِهِ: {تُرْجِي مَنْ تشَاء مِنْهُنَّ} الْآيَةَ،[الأحزاب: ٥١]	بَابُ:قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: (أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ)

الثانية– النّاسخ والمنسوخ:

لم يُغْفِل الإمام أبو نُعيم الإشارة إلى قضية الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، أو الحديث النبوي على قلتها في كتابه، فقد وجدت بعض الأمثلة التي نبّه فيها إلى وجود النسخ، ولا شك أنّ هذا يفيد عند الاختلاف وتعارض الأدلة.

ومن الأمثلة على ذلك: ما رواه في باب: القنوت بعد الفجر، ثمّ ختم بقول أنس: " فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قُرْآنًا فِي الَّذِينَ قُتِلُوا ببئْرِ مَعُونَةَ[1]، حَتَّى نُسِخَ بَعْدُ أَنْ (بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَرَضِينَا عَنْهُ)"[2].

وأيضاً ما رواه في " بَابُ: الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"[3]، ذكر الأحاديث التي تدل على وجوب الوضوء ممّا مست النار، ثم عَنْون في الباب الذي يليه بقوله: " بَابٌ: فِي نَسْخِ ذَلِكَ وَأَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ ذَلِكَ مَنْسُوخٌ"[4]، وذكر الأحاديث التي تدلُّ على عدم وجوب الوضوء ممّا مست النار.

الثالثة– تعليقه الفقهي على الأحاديث:

كان الإمام أبو نُعيم في كثيرٍ من الأحيان، يُردِف الأحاديث التي يرويها بتعليقات فقهية تخص المسألة التي ذكرها، وهذه التعليقات إمّا أن يذكر فيها رأيه الشخصي، أو ينقل آراء العلماء مع عزو كل قول إلى قائله.

---

[1]- بئر تاريخية غير معروف مكانها بالتحديد، تقع غرب المهد (معدن بني سليم قديما) إلى الشمال، وتتصل غربا بحرة الحجاز العظيمة. ارتبطت بوقعة بئر معونة في صفر سنة ٤ للهجرة، بعد أربعة أشهر من أحد. ينظر: اليعقوبي/ تاريخ اليعقوبي/ ج٢/٧٢.

[2]- المستخرج/ ج٢/٢٧٠.

[3]- المصدر السابق/ ج١/٣٩٢.

[4]- المصدر السابق/ ج١/٣٩٣.

من ذلك تعقيبه على حديث أبي هريرة- رضي الله عنه-: (ثَلاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ...)، قال: " مَعْنَى قَوْلِهِ: (لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ)، أَيْ: لَا يَرْحَمُهُمْ، وَالنَّظَرُ مِنَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ إِنَّمَا هُوَ رَحْمَتُهُ لَهُمْ، وَرَأْفَتُهُ بِهِمْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْقَائِلِ: انْظُرْ إِلَيَّ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْكَ، أَيْ: ارْحَمْنِي رَحِمَكَ اللَّهُ"[1].

وعلّق أيضاً على حديث (لَا يَزْنِي الزَّانِي..) قائلاً: " قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ مُؤْمِنٌ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَتَى هَذَا الْفِعْلَ لَمْ يُؤْمِنْ نَفْسَهُ عِقَابَ اللَّهِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي مَعَانِي هَذِهِ الأَخْبَارِ: إِنَّ الْمَعَاصِيَ وَالذُّنُوبَ لَا تَزِيدُ إِيمَانًا، وَلا تُوجِبُ كُفْرًا، وَلَكِنَّهَا تَنْفِي مِنَ الإِيمَانِ حَقِيقَتَهُ، وَإِخْلاصَهُ الَّذِي نَعَتَ اللَّهُ بِهِ أَهْلَهُ، وَأَشْرَطَهُ عَلَيْهِمْ"[2].

ونقل- رحمه الله - كلام أبي عبيد في الحديث الذي رواه أبو هريرة- رضي الله عنه-: (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاحَ فَلَيْسَ مِنَّا)، قال: " قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: (لَيْسَ مِنَّا) أَيْ: هَذِهِ الأَفْعَالُ وَالأَخْلاقُ هِيَ الَّتِي عَلَيْهَا الْكُفَّارُ لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِنَا"[3].

فهو يرى أنّ من يحمل السلاح من المسلمين على المسلمين، لا يخرج من دائرة الإسلام، وإنّما أفعاله وأخلاقه هي التي ليست من أفعال وأخلاق المسلمين، واستدل لرأيه بكلام أبي عبيد.

المطلب الثالث

منهجه في الحكم على الأحاديث والرُّواة، والتنصيص على العلة، وبيان الوهم

إنّ هذا المنهج يُلْحظ بوضوح في مقدمة الإمام أبي نُعيم وفي ثنايا مُسْتَخْرَجِه ، وتحتاج إلى استقراء تام لاستخلاص أوجهها، وتوجهيها بالشكل السليم، وسأكتفي هنا ببعض الإشارات لهذه المنهجية من خلال ما تسنّى لي ملاحظته في القضايا التالية:

١- أحكامه على الأحاديث والرُّواة:

فقد كان الإمام أبو نُعيم يحكم على بعض الأسانيد، قبولاً أو رداً، وهذا يؤكد أنّه كان واسع الاطلاع، عالماً بأحوال الرجال وكلام النقاد فيهم، وقد أخرج في مقدمة كتابه فصلاً كاملاً في الرُّواة المجروحين والمتكلم فيهم، وممّا يوضح ذلك الأمثلة التالية:

أ) قوله بعد أن ذكر حديث العِرْبَاض بن سَارِيَة رضي الله عنه: " وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ..."، قال: " وَهَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ، مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِ الشَّامِيِّينَ، وَهُوَ وَإِنْ تَرَكَهُ الإِمَامَانِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ انْكِسَارٍ مِنْهُمَا لَهُ،

---

[1]- المستخرج/ ج١/١٧٨، حديث رقم (٢٩٢).
[2]- المصدر السابق/ ج١/١٤٦، حديث رقم (٢٠٦).
[3]- ج١/١٧٤، حديث رقم (٢٨٣).

فَإِنَّهُمَا- رَحِمَهُمَا اللَّهُ- قَدْ تَرَكَا كَثِيرًا مِمَّا هُوَ بِشَرْطِهِمَا أَوْلَى، وَإِلَى طَرِيقَتِهِمَا أَقْرَبُ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ثَلاثَةٌ مِنْ تَابِعِي الشَّامِ مَعْرُوفِينَ مَشْهُورِينَ"[1].

نلاحظ هنا أنّ الإمام أبا نُعيم قد حكم على الحديث بالصِّحة، بقوله: " حديث جيد "، كما أشار إلى قضية التفرد النسبي؛ وهو هنا تفرد أهل بلد في روايه الحديث، بقوله: "من صحيح حديث الشاميين"، كما أنّه أوضح قضية غاية في الأهمية وهي: أنّ الإمامين البخاري، ومسلم، لم يقصدا استيعاب كل الأحاديث الصحيحة في كتابيهما، بل تركا من الصحيح الكثير خشية التطويل، وغيرها من الأسباب التي أبانا عنها في صحيحيهما.

ب) قوله بعد أن ذكر حديث أبي أمامة: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ بَيْنَ عَيْنَيْ جَهَنَّمَ)...، قال: ضَعِيف، لَفْظُهُمَا قريبٌ، وَالسِّيَاقُ اسْتَمْكَنَ، وَهَذَا حَدِيثٌ لَا أَصْلَ لَهُ فِيمَا أَعْلَمُ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ لاتِّفَاق أَكْثَر النَّاس عَلَى إِسْقَاطِ حَدِيثِهِ، أَيْضًا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ"[2].

وهنا حكم الإمام أبو نُعيم بأنّ الحديث لا أصل له حسب علمه، وبيّن سبب ضعف الحديث، وهو: محمد بن الفضل بن عطية، وحكم عليه: بأنّه ساقط الحديث باتفاق العلماء.

ج) ومن حكمه على الرُّواة أيضًا قوله في الحديث الذي رواه البراء: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)، قال: " ضَعِيف، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ بِعَدَدِ هَذَا الْمَتْنِ أَقَاوِيلُ أَرْبَعَةٌ، مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيث عبد الرَّحْمَن بْنِ عَوْسَجَةَ عَنِ الْبَرَاءِ، وَالْوَاهِمُ فِيهِ الْفَزَارِيُّ: وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله الحرزمي، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ".

٢- التنصيص على العلة، وبيان الوهم:

كان الإمام أبو نُعيم في مواطن متعددة من مُسْتَخْرَجِه يُبيّن علة الحديث الذي يسوقه، ويُحدد موضع الوهم فيه، حتى لا يَحتجّ بمثله الباحثون، ومن الأمثلة على ذلك:

أ) أنّه كان يشير الى قضية المخالفة، أو اختلاف التلاميذ على شيخهم، كقوله في الحديث الذي رواه هِلالُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَن، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ وَسَّاجٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (نَضَّرَ اللَّهُ مَنْ سَمِعَ قَوْلِي ثُمَّ لَمْ يَزِدْ فِيهِ)، قال : " وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عِرَاكُ بْنُ

---

[1]- المستخرج/ ج١/٣٦، حديث رقم (٢)، وينظر أيضاً الأحاديث رقم (٢٥، ٣٩).
[2]- المصدر السابق/ج١/٤٨، حديث رقم (٣٣).

خَالِدٍ فَخَالَفَ فِيهِ هانىء بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ لَفْظَ الزِّيَادَةِ"[1].

في هذا الحديث ذكر الإمام أبو نُعيم أنّ عِراكًا بن خالد، تابع هلال بن عبد الرحمن في الرواية عن إبراهيم بن عبلة (المدار الرئيسي)، إلّا أنّ هلالًا رواه عن إبراهيم، عن محمد بن عجلان، عن أنس مرفوعًا، بينما عراك فقد رواه عن إبراهيم، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، دون ذكر لفظ الزيادة.

وقد أوضح ذلك في الحديث الذي يليه بقوله: " وَلَفْظُ الزِّيَادَةِ لَا يَثْبُتُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ، فَإِنَّهَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَيْهِ، وَإِنَّما هُوَ وَحَدِيثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ"[2].

ب) تعليل الحديث بزيادة راوٍ في إسناد متصل، أو رفع إسناد موقوف، ومثال ذلك قوله بعد أن ذكر حديث يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مِنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّار).

قال: ضَعِيف، هَذَا لَفْظُ هَنَّادٍ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، وَذُكِرَ فِيهِ (لِيُضِلَّ بِهِ)، وَوَهِمَ يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا إِدْخَالُ أَبِي عَمَّارٍ فِيمَا بَيْنَ طَلْحَةَ وَعَمْرٍو[3]، وَالآخَرُ: إِيصَالُهُ وَرَفْعُهُ إِلَى النَّبِيِّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَهُوَ غَيْرُ مَرْفُوعٍ مِنَ الْوَهْمِ الْكَثِيرِ"[4].

ج) التنبيه على محل الوهم في الحديث، وسببه مع بيان الراجح عنده، ومنه قوله في الحديث الذي يرويه " يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ الْيَرْبُوعِيُّ مِنْ أَصْلِ كِتَابَتِهِ، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)، لَمْ يَقُلْ: " مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ"، إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي حَدِيثِهِ، وَالْحَدِيثُ: يَنْفَرِدُ بِهِ يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ وَهُوَ الْوَاهِمُ فِيهِ فِيمَا أَرَى، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ: زُهَيْرٌ أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا لِيُضِلَّ بِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)، كَذَا رَوَاهُ مُرْسَلا مِنْ حَدِيثِ الأَعْمَشِ"[5].

وقد نبه الإمام أبو نُعيم في هذا المثال على ثلاث قضايا:

الأولى: قضية تفرد يحيى بن طلحة، والتفرد كما هو معلوم ليس علة في ذاته، بل هو مَظِنَّة وجود علة.

---

[1]- المصدر السابق/ج ١/٤٠-٤١، حديث رقم (١١).

[2]- ج١/٤١، حديث رقم (١٢).

[3]- وقد نبه في الحديث الذي سبقه على ذلك بقوله: " وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ بِإِسْقَاطِ ابْنِ عَمَّارٍ مِنْ بَيْنِ طَلْحَةَ، وَابْنِ مَيْسَرَةَ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ". ج١/٤٩، حديث رقم (٣٥).

[4]- ج١/٤٩، (٣٦)، وينظر في تنبيهه على قضية الرفع والوقف الحديثين رقم (٥١٥، ٥٩٩).

[5]- ج١/٥٠، حديث رقم (٣٨).

والثانية: وهم يحيى بن طلحة عندما ذكر علي- رضي الله عنه- في الإسناد، أي أنّه قد وصل حديثًا مرسلًا وهمًا.
الثالثة: أنّه ذكر الراجح عنده بقوله: " والمحفوظ من جميع ذلك ... "، فرجح الرواية المرسلة على الرواية المتصلة، والله أعلم وأحكم.

الخاتمة

وفي ختام هذه الجولة الموجزة في(المستخرج على مسند الإمام مسلم)، للإمام أبي نُعيم الأصبهاني، نخلُص منها بمجموعة من النتائج والتوصيات، أذكر من أهمها:

١- يُعدُّ الإمام أبو نُعيم الأصبهاني من كبار الأئمة الحفاظ والنقاد، المكثرين من التَّحديث والتَّصنيف، ولا أدلّ على ذلك من شهادة العلماء له بالفضل والسبق.

٢- يعدُّ مُسْتَخْرَج الإمام أبي نُعيم على مسند مسلم دليلاً على سعه حفظه، وعلمه، وقد أقبل عليه العلماء وشراح الحديث سماعًا واستدلالًا.

٣- قدّم الإمام أبي نُعيم لكتابه بمقدمة علمية، أودعها دقيق علمه وفهمه، ويُستشف منها طريقته في التفكير، والتحليل، والمناقشة، وربط الأدلة بمسائلها وفروعها، وقد صرّح فيها عن منهجه والدافع له على التصنيف.

٤- تأثر الإمام أبو نُعيم بالإمام مسلم فيما يختص بعنايته بالصنعة الإسنادية (كالتَّحويل ، والعطف على الشُّيوخ)، وتأثر بالإمام البخاري في وضع التَّراجم للأبواب، وإبراز القضايا الفقهية فيها.

٥- للإمام أبي نُعيم اعتناء واضح بالنقد، والتعليل، وبيان الوهم في الروايات، فلم يكن يكتفي بسرد الأسانيد والمتون، بل كان يُعَلِق على ما يحتاج منها تعليقًا، بتصحيح أو تضعيفٍ وغير ذلك.

٦- لنا أن نقول أنّ هذا الكتاب ميدان واسع من ميادين البحث التي لم تُطرق بعد، والتي يُوصي الباحث طلبة العلم والمنشغلين بتخصص الحديث النبوي وعلومه، بطرقها والغوص في أعماقها لاستخراج لآلئه الثمينة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

قائمة المصادر والمراجع

١- الأصبهاني (أبو نُعيم أحمد بن عبدالله)/ المستخرج على مسند مسلم/ ت: محمد حسن محمد حسن الشافعي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٩٦٦م.

٢- البقاعي(برهان الدين بن عمر)/ النكت الوفيه بما في شرح الألفية/ ت: زكريا عميرات/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١، ١٩٩٨م.

٣- ابن حجر(أحمد بن علي)/ النكت على كتاب ابن الصلاح/ ت: ربيع بن هادي المدخلي/ دار الراية/ الرياض/ ١٩٨٨م.

٤- الحربي (سليمان بن خالد)/ الكواكب الدريّة على المنظومة البيقونيّة/ ١٤٢٩هـ.

٥- ابن خلكان(أحمد بن محمد)/ وفيات الأعيان/ ت: احسان عباس/ دار صادر/ بيروت/ ١٩٧٢م.

٦- الذهبي(محمد بن أحمد بن عثمان)/ سير أعلام النبلاء/ ت: شعيب الأرنؤوط، وحسين الأسد، / مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط١/ ١٩٨١م.

٧- الذهبي(محمد بن أحمد بن عثمان)/ تذكرة الحفاظ/ دار الفكر العربي/ بيروت/(د.ت) -

٨- الزبيدي (المرتضى)/ تاج العروس من جواهر القاموس/ دار الفكر/ بيروت/(د.ت)..

٩- السبكي (عبد الوهاب بن علي)/ طبقات الشافعية الكبرى/ ت: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو،:دار المعرفة/ بيروت/ (د.ت).

١٠- السخاوي (محمد بن عبد الرحمن)/ فتح المغيث/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

١١- السمعاني (عبد الكريم بن محمد)/ الأنساب/ ت: عبد الله عمر البارودي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٩٨٨م.

١٢- السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر)/ تدريب الراوي/ ت: عبد الوهاب عبد اللطيف/ مكتبة الرياض الحديثة/ الرياض/ ج٢/ (د.ت).

١٣- السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)/ طبقات الحفاظ/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

١٤- الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك)/ الوافي في الوفيات/ ت: هلموت ريتر/ (د.ت).

١٥- ابن الصلاح/ عثمان بن عبد الرحمن/ مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ١٩٩٥م.

١٦- العراقي (زين الدين عبد الرحيم)/ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح/ ت: عبد الحميد، المكتبة العصرية/ بيروت/ (د.ت).

١٧- القضاة، أمين، وصبري، عامر/ دراسات في مناهج المحدثين/ درا جهينة للنشر والتوزيع/ عمان/ ٢٠١٥م.

١٨- الكتاني (محمد بن جعفر)/ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة/ ت: محمد المنتصر/ دار البشائر الإسلامية/ ط٥/ ١٩٩٣م.

١٩- ابن كثير (إسماعيل بن عمر)/ البداية والنهاية/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط٣/ ١٩٨٧م.

٢٠- ابن منظور (محمد بن مكرم)/ لسان العرب/ دار صادر/ بيروت/ (د.ت).